



## مركز المشروعات الدولية الخاصة

### ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن [www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp](http://www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp)

## ملحق ٤

### مبادئ جوهانسبرج

في أكتوبر عام ١٩٩٥، وافقت مجموعة دولية من الخبراء في القانون الدولي، والأمن القومي وحقوق الإنسان على مبادئ جوهانسبرج الخاصة بالأمن القومي وحرية التعبير، وحق الحصول على المعلومات. مع أن الخبراء الستة والثلاثين كانوا يعملون بصفاتهم الشخصية فقط، فإنهم كانوا مؤهلين تماماً لتمثيل رأي مدروس من جانب العالم المتقدم والنامي وكذلك الديمقراطيات الأوربية الصاعدة. وتستحق هذه المبادئ التقدير بصفة خاصة من ناحية أن تسعى إلى خلق توازن بين حق المواطن في الحصول على المعلومات وحق الدولة ومسئوليتها في حماية نزاهتها وأمنها.

وتؤكد المقدمة على أهمية كل من صياغة القوانين بدقة وضمان عدم التحيز والحياد في إدارتها وتطبيقها. وقد ورد في جزء منها.

مع الدراية التامة والوعي بأن بعضاً من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية تقوم الحكومات بتبريرها على أساس ضرورتها لحماية الأمن القومي.

وأخذاً في الاعتبار أنه من المحتم، حتى يتمكن الشعب من مراقبة سلوك حكومته والمشاركة بشكل كامل في مجتمع ديمقراطي، أن يكون لهم حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة.

ومع التصميم على تشجيع اعتراف واضح وصريح بالنطاق المحدود للقيود التي تفرض على حرية التعبير وحرية المعلومات لمصلحة الأمن القومي، وكذلك عدم تشجيع الحكومات على استخدام ذريعة الأمن القومي لفرض قيود غير مبررة على ممارسة هذه الحريات،

واعترافاً بالحاجة إلى، وضرورة، الحماية القانونية لتلك الحريات عن طريق إصدار قوانين دقيقة ومحددة، تضمن المتطلبات الأساسية لحكم القانون. ومع إعادة التذكير بالحاجة إلى الحماية القضائية لتلك الحريات من جانب محاكم مستقلة.

والتوازن المشار إليه أعلاه بين حقوق المواطن والدولة يلخصه المبدأ (١١).  
"القاعدة العامة بشأن الحصول على المعلومات":  
لكل فرد الحق في الحصول على المعلومات من السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتصلة بالأمن القومي. ولا يجب فرض أي قيد على هذا الحق على أساس الأمن القومي إلا إذا تمكنت الحكومة من إثبات أن القانون ينص على هذا القيد، وأنه من الضروري في مجتمع ديمقراطي حماية المصالح المشروعة للأمن القومي.